● أخبار قصيرة

أوربان: دخلت في صراع علني مع زيلينسكي

أعلن رئيس وزراء هنغاريا فيكتور أوربان عن قراره بالدخول في صراع علني مع الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، مدركاً العواقب السلبية المحتملة لهذه الخطوة، وذلك بعد ما اعتبره تهديداً صريحاً في تصريحات زيلينسكي.
وكان الرئيس الأوكراني قد صرّح، حسب وسائل الإعلام، بأن بودابست تقوم بأعمال «خطيرة جداً» ضد الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن أغلبية الهنغاريين -وفق استطلاعات الرأي- يدعمون انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي.
رد أوربان على ذلك بحزم قائلاً إن لا زيلينسكي ولا «البيروقراطيون في بروكسل» هم من يقررون رأي الشعب الهنغاري، مؤكداً أن أوكرانيا لن تنضم للاتحاد الأوروبي بدون موافقة هنغاريا.
وأضاف أوربان خلال جلسات الاستماع في البرلمان الهنغاري: «اضطررت للدخول في صراع علني (مع زيلينسكي)، وأنا أعلم أن لذلك عواقب».

كوريا الجنوبية تقدم عرضاً دفاعياً شاملاً لكندا

كشفت مصادر مطلعة أن تحالفاً من شركات التصنيع العسكري الكورية الجنوبية تقدم بعرض استراتيجي ضخم للحكومة الكندية بقيمة تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٤ مليار دولار كندي (ما يعادل ١٤,٤ إلى ١٧,٣ مليار دولار أمريكي).
وفقاً لتقرير حصري نشرته قناة إخبارية كندية، يتضمن المقترح الكوري الجنوبي حزمة متكاملة لتحديث القدرات العسكرية الكندية، حيث يشمل تزويد البحرية الكندية بغواصات متطورة لتحل محل أسطولها المتقادم، إضافة إلى تعزيز القدرات البرية من خلال توفير أنظمة مدفعية وعربات مدرعة.
وأفادت المصادر أن شركة «هانوا إيروسبيس» (Hanwha Aerospace) الكورية الجنوبية قدمت مقترحين منفصلين ضمن هذه الحزمة: الأول يتعلق بتزويد الجيش الكندي بمدافع هاوتزر ذاتية الحركة، والثاني يتضمن أنظمة صاروخية متطورة مشابهة لمنظومة «هيمارس» الأمريكية، بالإضافة إلى توفير مجموعة كبيرة من المركبات المدرعة.

قيرغيزستان: صدرنا وقودًا بقيمة ١١,٥ مليون دولار إلى أفغانستان

أعلنت لجنة الإحصاء في قيرغيزستان أن البلاد صدرت وقودًا بقيمة ١١,٥ مليون دولار إلى أفغانستان خلال شهري يناير وفبراير من عام ٢٠٢٥. وشملت هذه الصادرات ٢٤,٩ مليون لتر من الوقود، حيث بلغ سعر اللتر الواحد ٤٠ «سوم» (ما يعادل نصف دولار تقريبًا).
ونقلت وسائل الإعلام القيرغيزية عن مسؤولين في البلاد أن صادرات الوقود إلى أفغانستان شهدت زيادة ملحوظة مقارنة بالعام الماضي الذي لم يشهد أي صادرات من هذا النوع.
وبحسب التقارير، تعتمد أفغانستان على الدول المجاورة لتلبية احتياجاتها من المنتجات النفطية، ويمكن لهذا التعاون مع قيرغيزستان أن يساهم في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

في ظل المنافسة الدولية الشرسة

هل ستنجح اليابان بتعزيز وجودها في آسيا الوسطى؟

الوفاق/ تشهد العلاقات بين اليابان وآسيا الوسطى تحولاً جذرياً في المرحلة الراهنة، حيث أدى حل النزاعات الحدودية المستمرة لعقود إلى فتح آفاق جديدة للشراكة الاستراتيجية. يأتي هذا التحول بعد سنوات طويلة من التفاعل المحدود والمبني أساساً على مبادرات «القوة الناعمة»، لتتجه طوكيو الآن نحو تعزيز وجودها الاقتصادي وتأمين مصالحها في منطقة غنية بالموارد الطبيعية والإمكانات الاستثمارية.

عقدان من التركيز على القوة الناعمة

أنشأت اليابان منذ عام ٢٠٠٤ منصة حوار «آسيا الوسطى + اليابان» بالتعاون مع دول المنطقة. تشكلت هذه المنصة بمبادرة من طوكيو وقاسم جومارت توقايف (وزير الخارجية آنذاك والرئيس الحالي لكازاخستان)، لتصبح إطاراً لعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء ونوابهم وتعزيز التعاون المشترك. قدمت اليابان في إطار هذا الحوار مساعدات مالية كبيرة شملت تمويل المشاريع والقروض التنموية (مثل القرض الذي قدمته لأوزبكستان بمئات ملايين الدولارات في عام ٢٠٢٤ لدعم الإصلاحات الاقتصادية) والمنح (مثل استثمار ٤٢,٥ مليون دولار في طاجيكستان خلال ٢٠٢٣-٢٠٢٤ لتنفيذ مشاريع الطرق والطاقة الشمسية وتحسين مطار دوشنبه وتقديم المنح الدراسية).
رغم أن هذه الإجراءات عززت النفوذ السياسي والثقافي لليابان، إلا أنها لم تؤد إلى تحقيق بصمة اقتصادية ملموسة. (يذكر أن قمة هذه المنصة المخطط لها في عام ٢٠٢٤ ألغيت بسبب قضايا داخلية يابانية).

الحذر تجاه القوى الكبرى

تجنبت اليابان خلال هذه الفترة الدخول في منافسة اقتصادية مباشرة مع القوى الأخرى النشطة في آسيا الوسطى، وكانت أنشطة قوتها الناعمة تعتبر في الغالب مكملة لجهود الآخرين.
الاستثناء الوحيد كان تصاعد التوتر مع الصين بسبب حزم بكين و توسع نفوذها الاقتصادي في المنطقة، الذي اعتبرته طوكيو تهديداً جيوسياسياً، رغم أن إجراءات اليابان المضادة لم تؤثر كثيراً في إبطاء تقدم الصين. أحد الأسباب الرئيسية لحذر طوكيو في الماضي كان القلق من عدم الاستقرار في آسيا الوسطى وتأثيره السلبي على الاستثمارات المحتملة. لكن مع توقيع اتفاقيات الحدود بين قرغيزستان وطاجيكستان أولاً، ثم الاتفاق الإقليمي الشامل في ٣١ مارس ٢٠٢٥ الذي أنهى عقوداً من النزاعات الإقليمية، تمت إزالة هذا العائق الكبير إلى حد كبير.
يبدو أن اليابان، ربما أكثر من أي قوة أخرى، تنظر إلى هذا التطور على أنه «فتح للأبواب» لتوسيع دورها في آسيا الوسطى؛ دور لم يعد يقتصر على القوة الناعمة فحسب، بل يشمل أيضاً وصول الشركات اليابانية إلى الموارد الطبيعية الهائلة في المنطقة.

اتخذت طوكيو في الأسابيع الأخيرة خطوات عملية لدراسة إمكانية زيادة مشاركتها الاقتصادية في المنطقة من خلال عقد اجتماعات بين الشركات اليابانية وحكومات آسيا الوسطى

خطوات طوكيو الجديدة وردود الفعل الإقليمية

اتخذت طوكيو في الأسابيع الأخيرة خطوات عملية لدراسة إمكانية زيادة مشاركتها الاقتصادية في المنطقة من خلال عقد اجتماعات بين الشركات اليابانية وحكومات آسيا الوسطى.
يبدو أن حكومات آسيا الوسطى ترحب بهذا التطور، لأنها ترى في اليابان خياراً جديداً لتحقيق التوازن مع «شركائها» الخارجيين الآخرين. ومع ذلك، فإنها لا تزال تؤكد على ضرورة استمرار برامج القوة الناعمة اليابانية الفعالة (رغم أن هذه البرامج لا تزال أصغر حجماً من برامج الصين وروسيا). التجلي الأبرز لهذا التغيير في النهج كان الزيارة الرسمية لرئيس تركمانستان سردار بردي محمدوف إلى اليابان قبل أسبوعين. خلال هذه الزيارة، إلى جانب افتتاح معرض تجاري واجتماعات رفيعة المستوى (مع رئيس الوزراء والإمبراطور)، جرت محادثات مهمة حول توسيع التجارة وزيادة الاستثمار الياباني في قطاع الطاقة التركمانستاني.
قد يكون اختيار تركمانستان كوجهة أولى بسبب عزلة هذا البلد النسبية في السنوات الأخيرة (الناتجة عن سياسة الحياد) وبالتالي وجود فرص أكبر للاعبين الجدد مثل اليابان. عززت اليابان أيضاً علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأربع الأخرى في المنطقة في الأشهر الأخيرة، ولكن بضجة أقل. من المحتمل أن يكون هذا النهج الحذر ناتجاً عن حسابات طوكيو وعواصم آسيا الوسطى لتجنب إثارة ردود فعل محتملة من الصين وروسيا.

المخاوف الإقليمية والتحرك الحذر

يظهر الاجتماع الأخير لمنصة «آسيا الوسطى + الصين» في أستانا وبيان المسؤولين القرغيز الأمني الحساسيات القائمة. أكدت بكين في اجتماع أستانا على أهمية دورها وطالبت بعدم تهديد علاقاتها مع المنطقة (على الأرجح من قبل لاعبين جدد مثل اليابان). كما تحدث المسؤولون القرغيز عن مخاوفهم من إساءة دخول لاعبين جدد إلى المنطقة لزعزعة الإستقرار. تشكل هذه المخاوف (قلق روسيا من النفوذ الأجنبي وقلق الصين من تفوق المنافسين) جزءاً من حسابات عواصم آسيا الوسطى أيضاً.
نتيجة لذلك، من المتوقع أن تواصل اليابان التحرك بحذر في المستقبل القريب، لكن نظراً لرغبتها القوية في الوصول إلى الموارد الطبيعية في آسيا الوسطى في ظل الاستقرار الإقليمي الجديد، فإنها ستستمر في «استكشاف المساحة» وتوسيع نفوذها الاقتصادي تدريجياً. تدخل العلاقات بين اليابان وآسيا الوسطى مرحلة جديدة تتسم بالطموح والحذر في آن واحد. فبينما تتطلع طوكيو إلى تعزيز وجودها الاقتصادي في المنطقة للاستفادة من مواردها الطبيعية وتحقيق مصالحها الاستراتيجية، فإنها تدرك ضرورة الموازنة بين هذه المصالح وحساسيات القوى الإقليمية الأخرى، خاصة الصين وروسيا. تمثل هذه المقاربة المتوازنة فرصة ذهبية لدول آسيا الوسطى لتنويع شراكاتها الدولية وتعزيز استقلالها الاقتصادي، مما قد يسهم في تحقيق المزيد من الاستقرار والتنمية في المنطقة على المدى البعيد.

رومانيا.. نتائج الإنتخابات الأولية تظهر تحولاً نحو اليمين

وفقًا لصحيفة «باساير نويه برسه»، تشير النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية في رومانيا، إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، إلى أن البلاد تشهد تحولًا نحو اليمين السياسي.
في إعادة الانتخابات الرئاسية التي ألغيت العام الماضي، فاز جورج سيميون، المرشح اليميني المتطرف، بفارق كبير في الجولة الأولى، لكنه لم يتمكن من الحصول على الأغلبية المطلقة.
لذلك، سيتحدد ما إذا كان سيصبح رئيسًا أم لا في الجولة الثانية من الانتخابات المقررة في ١٨ مايو. سينافس سيميون في الجولة الثانية نيكوسور دان، عمدة بوخارست الليبرالي-المحافظ المستقل.
وفقًا للمكتب المركزي للانتخابات، حصل سيميون على نحو ٤١ بالمئة من الأصوات المدلى بها. وبعد احتساب جميع أوراق الاقتراع، حل نيكوسور دان في المرتبة الثانية بنحو ٢١ بالمئة، وبفارق ضئيل، كرين أنتونيسكو، مرشح الحكومة البرجوازية-الاشتراكية الديمقراطية، بنحو ٢٠,١ بالمئة. وكان أنتونيسكو قد اعترف بهزيمته مسبقًا.
قال دان بعد ظهور النتائج الأولية للانتخابات: «السؤال الآن هو ما إذا كانت رومانيا ستبقى موالية للغرب أم لا».
وأكد أن الحملة الانتخابية المقبلة ضد سيميون، المرشح الانعزالي، ستكون صعبة.
كانت الرسالة الرئيسية لسيميون خلال حملته الانتخابية هي موقفه القريب من كالين جورجيسكو، السياسي المؤيد للكرملين الذي كان محور الانتخابات الملغاة في نوفمبر ٢٠٢٤.
وقال سيميون في خطاب تلفزيوني: «لقد صنعنا التاريخ معًا ونقترب من نتيجة رائعة».
في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في نوفمبر ٢٠٢٤، حصل جورجيسكو، المرشح اليميني المتطرف المؤيد لروسيا، على أكبر عدد من الأصوات بشكل مفاجئ.
ومع ذلك، أعلنت المحكمة الدستورية النتيجة باطلة بسبب مخالفات مالية في الحملة الانتخابية. كما منعت المحكمة جورجيسكو من الترشح مجددًا للرئاسة، مؤيدة بذلك قرار المكتب المركزي للانتخابات. وكان المكتب المركزي للانتخابات قد انتقد جورجيسكو بتهمة عدم الاعتراف بالقيم الديمقراطية الأساسية. ومكتب المدعي العام يحقق معه منذ نهاية فبراير. الآن ظهر جورجيسكو كحليف لسيميون. ولم يستبعد سيميون مساعدته في أن يصبح رئيسًا للوزراء.
وفي يوم الانتخابات، صوت الاثنان معًا بشكل استعراضي. جورجيسكو، الذي له مواقف مؤيدة لروسيا، أعلن من بين أمور أخرى أن مستقبل رومانيا يكمن في حكمة روسيا. كما شكك علنًا في الطبيعة الحقيقية للحرب الروسية ضد أوكرانيا التي يؤيدها الاتحاد الأوروبي.
سيميون، مرشح حزب «التحالف من أجل وحدة الرومانيين» (AUR) اليميني المتطرف، يُعتبر منتقدًا للاتحاد الأوروبي وشخصية قومية على غرار دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة.
سيميون البالغ من العمر ٣٨ عامًا يعارض المساعدة العسكرية لأوكرانيا المجاورة لرومانيا، وهو من منتقدي قادة الاتحاد الأوروبي. ويقول إنه يتفق مع نهج ترامب.
من ناحية أخرى، حزب AUR الذي ينتمي إليه سيميون هو جزء من كتلة ECR في البرلمان الأوروبي، والتي تضم أيضًا حزب جورجيا ميلوني، رئيسة وزراء إيطاليا. ينسب بعض المراقبين التحالف الحالي بين سيميون وجورجيسكو، صديق الكرملين الذي لا يزال شعبيًا في استطلاعات الرأي، إلى تكتيكات انتخابية.
من بين الأهداف المعلنة الأخرى لسيميون، ضمان العدالة لجورجيسكو في حال فوزه بالانتخابات.
رغم أن سيميون من المنتقدين الشديدين لروسيا، إلا أنه يعارض إرسال مساعدات عسكرية إلى أوكرانيا ويدعو إلى تقليص الدعم العسكري لبلاده لكييف.